Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة الأمن المجتمعي

The Role of Socialization in Promoting a Culture of Community Security

رضا المبروك إبراهيم كشير ـــ قسم علم الاجتماع – كلية التربية زواره –جامعة الزاوية.

Reda Al-Mabrouk Ibrahim Ksheer

تاريخ الاستلام:2025/12/16 –تاريخ المراجعة: 2025/12/23– تاريخ القبول: 2026/1/1– تاريخ للنشر: 12/1/ 2026

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة الأمن المجتمعي وذلك في ضوء المحاور الآتية: من خلال التعرّف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل وتعزيز ثقافة الأمن المجتمعي وأيضا التعرّف على مدى فاعلية المناهج التعليمية والبرامج التربوية في غرس قيم الانضباط والمسؤولية والانتماء الوطني لدى الأفراد، ثم التعرّف على أبرز التحديات والمعوقات التي تحدّ من فاعلية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها الأمني في ظل المتغيرات المعاصرة، وأخيرا التعرّف على سُبل تعزيز التكامل والتنسيق بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتحقيق ثقافة أمنية مستدامة داخل المجتمع، واتبع المنهج الوصفي لملائمته أغراض الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

–أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تُعد فاعلاً أساسياً في بناء الوعي الأمني منذ الطفولة، حيث تُسهم الأسرة في غرس قيم الطاعة واحترام القوانين، وتوفر المدرسة بيئة تعليمية تعزز السلوكيات الإيجابية والمسؤولية، في حين تلعب وسائل الإعلام دوراً مكملاً في نشر الوعي بالقضايا الأمنية وتثقيف المواطنين.

–أن المناهج التعليمية تحتوي على جوانب داعمة للقيم الأمنية لكنها تحتاج إلى تطوير في أساليب التنفيذ، وأن البرامج التربوية تعزز الانضباط والشعور بالمسؤولية، إضافة إلى تأثير الأنشطة المدرسية في تعزيز الانتماء الوطني، إلا أن مستوى الفاعلية يختلف بحسب التزام المدارس بتنفيذ هذه البرامج.

–أن ضعف التنسيق بين مؤسسات التنشئة يُعد من أبرز التحديات التي تقلل من فاعليتها الأمنية، كما أن تأثير التكنولوجيا ووسائل التواصل يخلق فجوة بين القيم التقليدية وسلوك الجيل الجديد، مع محدودية البرامج التوعوية وضعف تدريب الكوادر التربوية، إضافة إلى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إضعاف دور الأسرة التربوي.

– أن تعزيز التكامل بين الأسرة والمدرسة والإعلام يتطلب رؤية استراتيجية موحدة للثقافة الأمنية، وأن تنفيذ برامج مشتركة بين المؤسسات يسهم في تنمية الوعي الأمني بشكل شامل، مع ضرورة تدريب العاملين لرفع كفاءتهم، إضافة إلى أهمية تحديث المناهج التعليمية والإعلامية لبناء ثقافة أمنية مستدامة داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

الدور – التنشئة الاجتماعية– تعزيز ثقافة الأمن المجتمعي.

Abstract;

The study aimed to identify the role of socialization in promoting a culture of community security through the following axes: understanding the role of socialization institutions—such as the family, school, and media—in shaping and enhancing community security culture; examining the effectiveness of educational curricula and pedagogical programs in instilling values of discipline, responsibility, and national belonging among individuals; identifying the main challenges and obstacles that limit the effectiveness of socialization institutions in performing their security role within the context of contemporary changes; and finally, exploring ways to enhance integration and coordination among socialization institutions to achieve a sustainable security culture within society. The descriptive method was used due to its suitability for the purposes of the study.

The study reached the following findings:
– Socialization institutions are key actors in building security awareness from early childhood, as the family helps instill values of obedience and respect for laws, schools provide an educational environment that reinforces positive behaviors and responsibility, and media serves as a complementary tool in raising awareness of security issues and educating citizens.
– Educational curricula include components that support security values; however, they require improvement in implementation methods. Pedagogical programs promote discipline and a sense of responsibility, and school activities contribute to strengthening national belonging, although effectiveness varies according to schools' commitment to implementing these programs.
– Poor coordination among socialization institutions is one of the major challenges that limit their security role. Additionally, the growing influence of technology and social media creates a gap between traditional family values and the behavior of the younger generation. The lack of awareness programs, insufficient training for educational staff, and the impact of economic and social conditions further weaken the family's ability to fulfill its educational role.
– Enhancing integration among the family, school, and media requires a unified strategic vision for security culture. Joint programs among these institutions can significantly strengthen security awareness, while specialized training is needed to enhance staff competencies. Updating educational and media curricula also contributes to building a sustainable security culture within society.

Keywords:

Role – Socialization – Promoting Community Security Culture.

مقدمة:

تُعدّ التنشئة الاجتماعية من أبرز العمليات الحيوية في المجتمعات الإنسانية، حيث تُسهم في تشكيل شخصية الفرد وتحديد أدواره الاجتماعية، وتوجيه سلوكياته وقيمه بما يتماشى مع معايير المجتمع وتقاليده، ومن خلال هذه العملية، ينتقل الأفراد من مرحلة الطبيعة البيولوجية إلى مرحلة الانخراط الفعلي في الحياة الاجتماعية، ما يجعلها ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المتماسكة والمستقرة وتُعد الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية والثقافية من أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الأفراد وتوجهاتهم وقيمهم، وتُسهم في تشكيل رؤيتهم للآخرين ولمجتمعهم بشكل عام وفي ظل

التحديات الأمنية والاجتماعية المعاصرة، تزايدت الحاجة إلى إعادة النظر في دور التنشئة الاجتماعية في تعزيز مفاهيم الأمن بمفهومه الشامل الذي لا يقتصر فقط على الأمن الجنائي أو الوقائي، بل يشمل كذلك الأمن الفكري والثقافي والاجتماعي، فالمجتمع الآمن هو ذلك المجتمع الذي يشعر أفراده بالانتماء والطمأنينة ويتشاركون في حماية مقدراته، ويحترمون القانون والنظام العام، ويمارسون أدوارهم ضمن أطر من الوعي والتعاون والتكافل، وهنا تبرز أهمية ثقافة الأمن المجتمعي باعتبارها ناتجًا لعملية طويلة ومعقدة من التنشئة الاجتماعية التي ترسّخ في الفرد الشعور بالمسؤولية والالتزام والانضباط الذاتي.

وإن تنمية ثقافة الأمن المجتمعي لا تتحقق من خلال الإجراءات الأمنية وحدها، بل تتطلب منظومة متكاملة من التوجيه والتربية والتمكين الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والتي تمثل الأداة الأكثر تأثيرًا في بناء الأجيال الواعية بأهمية الأمن، والقادرة على المساهمة الفاعلة في تحقيقه والحفاظ عليه، إذ إن القيم والسلوكيات المرتبطة بالأمن مثل احترام القانون، والتعاون مع المؤسسات الأمنية، ومقاومة الفكر المتطرف، ونبذ العنف تكتسب وتُغرس في مراحل مبكرة من حياة الإنسان عبر مختلف مؤسسات التنشئة.

وانطلاقًا من هذه الأهمية تسعى الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التنشئة الاجتماعية وتعزيز ثقافة الأمن المجتمعي من خلال تحليل الأدوار التي تقوم بها الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات في ترسيخ هذه الثقافة لدى الأفراد، والبحث في العوامل التي قد تضعف من فعالية التنشئة الاجتماعية مثل ضعف الوعي الأسري، أو غياب الخطاب الإعلامي البنّاء، أو محدودية البرامج التعليمية الموجهة، إضافة إلى التحديات التي تواجه المجتمعات العربية عموماً والمجتمع العربي المعاصر خصوصًا في ظل الانفتاح الثقافي والتحولات الرقمية المتسارعة من خلال تسلّيط الضوء على أهمية التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل ثقافة أمنية مستدامة، تُسهم في وقاية المجتمع من التهديدات المحتملة، وتدعم بناء مجتمع يسوده الاستقرار والعدالة والانضباط في إطار من القيم الإنسانية والدينية والوطنية الراسخة.

أولاً– مشكلة الدراسة:

شهد العالم المعاصر جملة من التحولات المتسارعة في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتقنية، وهو ما فرض ضغوطاً وتحديات غير مسبوقة على المجتمعات خصوصاً في ما يتعلق بتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، فقد أسهمت مظاهر العولمة والانفتاح الإعلامي والرقمي في خلق بيئات اجتماعية جديدة تتعدد فيها مصادر التأثير على الأفراد وتتباين فيها المرجعيات الثقافية والقيمية ومما أدى إلى اتساع الفجوة بين القيم التقليدية والممارسات المعاصرة، ونشوء أنماط من السلوكيات الفردية والجماعية التي تتنافى مع مقومات الأمن المجتمعي.

وقد أفرز هذا الواقع مظاهر مقلقة تهدد التماسك والاستقرار، منها تزايد حالات العنف المجتمعي، وتصاعد معدلات الانحراف السلوكي، وانتشار الخطابات المتطرفة، وتراجع الشعور بالانتماء والولاء للوطن، فضلاً عن بروز النزعة الفردية والاستهلاكية على حساب القيم التضامنية والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعكس خللاً في عملية الضبط الاجتماعي، ويضعف من قدرة المجتمع على صيانة ذاته من التهديدات الداخلية، بما يتطلب مراجعة عميقة للآليات الاجتماعية المعتمدة في تربية النشء وتشكيل وعيهم الجمعي.

و تُعد التنشئة الاجتماعية الإطار الأكثر تأثيرًا في تشكيل سلوك الأفراد وتوجيههم نحو تبنّي قيم إيجابية تُعزز من أمن المجتمع واستقراره، فهي تمثل عملية متكاملة، تُمارسها مؤسسات متعددة أبرزها الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية والثقافية، بهدف نقل المعايير الاجتماعية وتشكيل الاتجاهات وتنمية الشعور بالمسؤولية، وغير أن هذه المؤسسات باتت تواجه تحديات متراكمة في ظل المتغيرات الراهنة، ما أثر على فاعليتها في أداء هذا الدور الحيوي فالأسرة باعتبارها النواة الأولى للتنشئة تعاني من ضغوط اجتماعية واقتصادية أضعفت من وظائفها التربوية، وأسهمت في تراجع قدرتها على ممارسة الرقابة والمتابعة وتعزيز الانضباط القيمي لدى الأبناء، وكما أن المدرسة التي يُفترض أن تكون امتداداً تربوياً للأسرة، تواجه إشكالات متعلقة بالمناهج، وضعف البرامج التوعوية، والقصور في تدريب الكوادر التربوية على التعامل مع القضايا الأمنية والاجتماعية الحساسة، أما وسائل الإعلام، التي تُعد من أقوى مؤثرات التنشئة في العصر الحديث، فقد تحوّل كثير منها إلى منصات تجارية أو ترفيهية تقدم محتويات سطحية، أو تنشر أنماطًا سلوكية تتسم بالعنف أو التشويه القيمي، في ظل غياب الضوابط الأخلاقية والمهنية الكافية.

وإضافة إلى ذلك فإن الجهود التي تُبذل على المستوى الرسمي لتعزيز ثقافة الأمن، سواء عبر المناهج الدراسية أو المبادرات التوعوية، تفتقر في كثير من الأحيان إلى التكامل بين الجهات المعنية، ومما يؤدي إلى تشتت الأثر وضعف المردود الفعلي على سلوك الأفراد ووعيهم، و أن غياب الاستراتيجيات التربوية طويلة المدى، والانشغال بالتعامل مع التهديدات الآنية، أضعف من القدرة على بناء ثقافة أمنية مستدامة تنبع من الداخل وتُمارَس بوعي ومسؤولية ذاتية.

وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تنطلق من الملاحظة الجوهرية بوجود قصور ملموس في فاعلية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها التربوي والاجتماعي تجاه تعزيز ثقافة الأمن المجتمعي، ويتجلى هذا القصور في الانفصال بين الخطاب التربوي والممارسة الواقعية، وفي ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، وفي غياب البرامج الوقائية القادرة على بناء وعي جمعي يتسم بالانضباط، والانتماء، والقدرة على مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة بأساليب سلمية قائمة على الوعي لا على الإكراه أو التلقين.

ثانياً– تساؤلات الدراسة:

1–ما الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل ثقافة الأمن المجتمعي؟

2–ما مدى فاعلية المناهج والبرامج التربوية في ترسيخ قيم الانضباط والمسؤولية والانتماء كجزء من ثقافة الأمن لدى النشء؟

3–ما التحديات والمعوقات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها في تعزيز الأمن المجتمعي في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة؟

4–كيف يمكن تعزيز التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة لتحقيق دور أكثر فاعلية في بناء ثقافة أمنية مجتمعية مستدامة؟

ثالثاً– أهداف الدراسة:

1–التعرّف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل وتعزيز ثقافة الأمن المجتمعي.

2–التعرّف على مدى فاعلية المناهج التعليمية والبرامج التربوية في غرس قيم الانضباط والمسؤولية والانتماء الوطني لدى الأفراد.

3–التعرّف على أبرز التحديات والمعوقات التي تحدّ من فاعلية مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها الأمني في ظل المتغيرات المعاصرة.

4–التعرّف على سُبل تعزيز التكامل والتنسيق بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتحقيق ثقافة أمنية مستدامة داخل المجتمع.

رابعاً–أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1–الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بعلاقة التنشئة الاجتماعية بثقافة الأمن المجتمعي من خلال ربط المفاهيم وتحليلها ضمن سياق علمي متكامل.

2–تسليط الضوء على الأبعاد النظرية لعملية التنشئة الاجتماعية، وتوضيح آليات تأثيرها في بناء الاتجاهات والسلوكيات المرتبطة بالأمن والانتماء.

3–تعزيز الفهم العلمي لمفهوم الأمن المجتمعي بوصفه نتاجًا ثقافيًا واجتماعيًا وليس مجرد بُعد أمني تقليدي.

4-دعم الجهود البحثية المستقبلية في مجالات علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، والدراسات الأمنية من خلال توفير إطار نظري قابل للتطوير.

الأهمية التطبيقية:

1-تحديد جوانب القصور في أداء مؤسسات التنشئة (الأسرة، المدرسة، الإعلام) بما يُسهم في تقديم توصيات عملية لتحسين فاعليتها في تعزيز ثقافة الأمن.

2-توجيه صانعي السياسات التربوية والإعلامية نحو أهمية تكامل الأدوار بين الجهات المسؤولة عن تشكيل وعي الأفراد الأمني والسلوكي.

3-دعم المبادرات المجتمعية والبرامج الوقائية التي تستهدف فئة الشباب والأطفال، باعتبارهم الفئة الأكثر تأثرًا بضعف التنشئة في هذا الجانب.

4-المساهمة في تطوير مناهج تعليمية وتوعوية تُعزز من قيم الانتماء الوطني والمسؤولية والاحترام المتبادل، كجزء من استراتيجية شاملة للأمن المجتمعي.

خامسا -مفاهيم الدراسة:

تُعدّ مفاهيم التنشئة الاجتماعية والأمن المجتمعي من المفاهيم الجوهرية لفهم طبيعة التفاعل بين الفرد والمجتمع، إذ تمثل التنشئة العملية التي تُنقل من خلالها القيم والمعايير والسلوكيات التي تُشكّل شخصية الفرد واتجاهاته ويُعد الأمن المجتمعي أحد أهم هذه المفاهيم لما يعكسه من حالة الاستقرار والتماسك والقدرة على مواجهة التحديات التي تهدد سلامة المجتمع كما يرتبط تعزيز ثقافة الأمن المجتمعي بفاعلية مؤسسات التنشئة المختلفة في غرس الوعي والمسؤولية والانتماء الوطني لدى الأفراد ومن خلال فهم هذه المفاهيم تتضح كيفية تأثير التنشئة الاجتماعية في بناء مجتمع واعٍ وسليم قادر على حماية ذاته من المخاطر الأمنية والاجتماعية.

1-التنشئة الاجتماعية: هي العملية التي من خلالها يكتسب الفرد منذ مراحل عمره الأولى المعارف والقيم والاتجاهات والأنماط السلوكية التي تؤهله للاندماج في المجتمع والتفاعل معه وتتم هذه العملية عبر مؤسسات متعددة كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والجماعات المرجعية، وغيرها.[1]

2-ثقافة الأمن المجتمعي: يقصد بها ذلك الإطار القيمي والمعرفي والسلوكي الذي يتبناه أفراد المجتمع ويعبّرون من خلاله عن فهمهم ووعيهم بأهمية الحفاظ على الأمن بمفهومه الشامل، بما في ذلك الأمن الفكري، والاجتماعي، والنفسي، والاقتصادي.[2]

3-مؤسسات التنشئة الاجتماعية: هي الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تُمارس دورًا محوريًا في تشكيل شخصية الفرد وتكوين اتجاهاته، ومن أبرزها :الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الجماعات الدينية، ورفاق الأقران.[3]

4-الأمن المجتمعي: هو حالة من الطمأنينة والاستقرار يشعر بها الأفراد نتيجة لالتزامهم الجماعي بالقيم والقوانين، ووجود علاقات اجتماعية متوازنة تقوم على التفاهم والتعاون ونبذ العنف والانحراف.[4]

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً- دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تشكيل ثقافة الأمن المجتمعي:

تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورًا أساسيًا في تشكيل ثقافة الأمن المجتمعي حيث تمثل البيئة التي يتعلم فيها الأفراد القيم والمبادئ والسلوكيات التي تضمن استقرار المجتمع وأمنه وتتمثل هذه المؤسسات في الأسرة، المدرسة، ووسائل الإعلام، وكل منها يساهم بطريقة مميزة ومتداخلة في بناء الوعي الأمني وتعزيز الشعور بالمسؤولية والانتماء لدى أفراد المجتمع.

تُعد الأسرة المؤسسة الأولى التي يتعامل معها الفرد منذ ولادته، فهي المسؤولة عن التنشئة الأولية وغرس القيم الأساسية التي تحدد توجهاته في الحياة، في هذا الإطار تبدأ الأسرة بزرع مفاهيم الأمن والاطمئنان، ومن خلال توفير بيئة مستقرة وآمنة تتيح للفرد الشعور بالطمأنينة والثقة، وتلعب الأسرة دورًا رئيسيًا في غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تشكل الأساس الذي يُبنى عليه الوعي الأمني، مثل احترام القانون، ضبط النفس، احترام الآخرين، والتعاون من أجل المصلحة العامة، ويكتسب الفرد من خلال التفاعل اليومي مع أفراد الأسرة عادات وسلوكيات تعزز من وعيه بأهمية الالتزام بالقواعد والأنظمة التي تضمن سلامة المجتمع ككل بالإضافة إلى ذلك، تساهم الأسرة في تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تربية الأفراد على حب الوطن والالتزام بدوره في حماية أمنه، و تعمل الأسرة على بناء قدرة الفرد على التعامل مع المواقف الاجتماعية التي قد تهدد الأمن، مثل حالات النزاع أو التوتر، بتعزيز قيم الحوار والتهدئة، ورغم أهمية الأسرة في هذا الجانب، تواجه هذه المؤسسة تحديات معاصرة نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر على دورها التربوي وتحد من قدرتها على التواصل الفعال مع الأبناء، مما قد يضعف من فاعلية التنشئة الأمنية التي تقدمها.[5]

وإلى جانب الأسرة تحتل المدرسة مكانة مركزية في عملية التنشئة الاجتماعية، فهي المؤسسة التي تستقبل الأفراد في مرحلة ما بعد الأسرة، لتقدم لهم المعرفة والمهارات، إلى جانب القيم والسلوكيات التي تشكل هويتهم الاجتماعية، تعتمد المدرسة على مناهج تعليمية ومنظومات تربوية تهدف إلى غرس قيم الانضباط واحترام القانون والمسؤولية الاجتماعية، وحيث تُعد المدرسة منبرا رئيسيا لترسيخ ثقافة الأمن المجتمعي بين الطلبة في البيئة المدرسية، يتعلم الطالب كيف ينسجم مع الآخرين في إطار من النظام

والاحترام المتبادل، وهو ما يعزز الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع، وتعمل المدارس أيضًا على تقديم برامج تعليمية وتوعوية توضح أهمية الأمن المجتمعي، وتسهم في بناء الوعي بمخاطر السلوكيات التي قد تزعزع استقرار المجتمع مثل العنف، التطرف، والانحراف، وتأتي الفعاليات والأنشطة المدرسية المختلفة لتعزز هذه القيم، مثل المحاضرات، ورش العمل، والفعاليات التوعوية، التي تساعد على غرس ثقافة السلام والتسامح والالتزام بالقوانين، ومع ذلك تواجه المدرسة بدورها تحديات عديدة، من بينها نقص البرامج المتخصصة التي تركز على تعزيز الأمن الثقافي والاجتماعي، وضعف التكامل بين المناهج التعليمية ومتطلبات الواقع الاجتماعي المتغير، بالإضافة إلى الحاجة لتدريب الكادر التعليمي على أساليب التوجيه الأمني الفعّالة.

وتكتسب وسائل الإعلام أهمية متزايدة في تشكيل ثقافة الأمن المجتمعي، إذ تمثل القناة الرئيسية التي تصل من خلالها الرسائل التوعوية لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، وتتميز وسائل الإعلام بقدرتها الكبيرة على التأثير في تشكيل الرأي العام، ونقل الأفكار والقيم، ولهذا فإنها تُعتبر من أهم أدوات التنشئة الاجتماعية الحديثة، وتقوم وسائل الإعلام بنقل الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالأمن، وتنظيم حملات توعوية تستهدف نشر قيم الانتماء والاحترام المتبادل، وتحذير المجتمع من المخاطر التي قد تهدد الأمن المجتمعي، ومن خلال البرامج التلفزيونية، والإذاعية، والمقالات الصحفية، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، ويمكن تعزيز الثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع، وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولكن وسائل الإعلام لا تخلو من تأثيرات سلبية أحيانًا، حيث قد تؤدي إلى نشر مشاهد العنف أو المحتويات التي تروج للعنف أو التشويش القيمي، ومما يساهم في ترسيخ مشاعر الخوف أو التطرف أو اللامبالاة، و أن بعض وسائل الإعلام قد تفتقر إلى الضوابط المهنية والأخلاقية ومما يضعف من مصداقيتها ويحد من فاعليتها في تنمية الوعي الأمني، ولذلك فإن دور الإعلام في تعزيز ثقافة الأمن يحتاج إلى توجيه دقيق واستراتيجيات واضحة لضمان نشر محتويات إيجابية تسهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا وتماسكًا.[6]

وتجدر الإشارة إلى أن التكامل بين هذه المؤسسات يُعد شرطًا أساسيًا لنجاح عملية التنشئة الاجتماعية في تعزيز ثقافة الأمن المجتمعي، فغالبًا ما تتكامل الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام فيما بينها لتشكل منظومة متكاملة تعمل على غرس القيم الأمنية، وتوحيد الرسائل الموجهة إلى الأفراد بمختلف مراحلهم العمرية، وإن التنسيق الفعال بين هذه المؤسسات يسهم في تحقيق أكبر أثر إيجابي، حيث تدعم كل مؤسسة الأخرى في تعزيز السلوكيات الإيجابية ومواجهة السلوكيات المنحرفة التي تهدد أمن المجتمع، وفي ظل غياب هذا التنسيق، قد تتضارب الرسائل والقيم، مما يؤدي إلى تراجع الوعي الأمني ويزيد من احتمالية الانحراف أو اللامبالاة ولهذا فإن جهود تعزيز ثقافة الأمن المجتمعي ينبغي أن تراعي التنسيق

والتكامل بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مع الاهتمام بتطوير قدرات هذه المؤسسات لمواكبة المتغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة.[7]

مما سبق يتضح أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تشكل العمود الفقري لبناء ثقافة أمنية متينة داخل المجتمع، حيث تمثل الأسرة نقطة الانطلاق التي تتبعها المدرسة كبيت للمعرفة والتربية، ثم وسائل الإعلام التي تعمل على توسيع دائرة التأثير لتشمل المجتمع بأسره ومن خلال تطوير أدوار هذه المؤسسات وتحسين تنسيقها، يمكن الوصول إلى مجتمع يتمتع بوعي أمني عالٍ قادر على مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية التي قد تهدد أمنه واستقراره وهذا يتطلب تبني سياسات متكاملة تستثمر في هذه المؤسسات، وترسخ القيم التي تعزز الأمن المجتمعي في أبعادها المختلفة، بما يضمن استمرارية السلام الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ثانياً– فاعلية المناهج والبرامج التربوية في ترسيخ قيم الانضباط والمسؤولية والانتماء كجزء من ثقافة الأمن لدى النشء:

تعتبر المناهج والبرامج التربوية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية في تنشئة الأجيال الجديدة، بهدف إعدادهم ليصبحوا أفرادًا فاعلين في مجتمعاتهم وقادرين على المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار، وترتكز فاعلية هذه المناهج والبرامج على مدى قدرتها في غرس قيم الانضباط والمسؤولية والانتماء، وهي قيم أساسية تشكل جوهر ثقافة الأمن التي تهدف إلى تعزيز الوعي الأمني لدى النشء وتأهيلهم لتحمل المسؤولية تجاه مجتمعهم، وإن ترسيخ هذه القيم في نفوس الطلبة من خلال المناهج التعليمية لا يقتصر فقط على الجانب المعرفي، بل يمتد ليشمل البعد السلوكي والوجداني، مما يجعلها عاملاً حاسمًا في بناء شخصية متزنة وقادرة على مواجهة التحديات التي قد تهدد أمن المجتمع.

تُصمم المناهج والبرامج التربوية بشكل يسعى إلى تقديم محتوى متكامل ومتوازن يعكس القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تحافظ على تماسك المجتمع واستقراره، وإذ تحرص المناهج على تضمين موضوعات تتعلق بقواعد الانضباط واحترام النظام، والالتزام بالواجبات والمسؤوليات، فضلاً عن تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والولاء للمجتمع، وهذه القيم تُعرض للطلبة في مراحل تعليمية مختلفة، حيث يتم توجيهها بأساليب تعليمية تناسب قدراتهم العمرية وتتضمن أنشطة تطبيقية تحفزهم على التفاعل والمشاركة الفعالة، ويُعد تضمين هذه القيم في المناهج أمرًا ضروريًا، لأنه يضع إطارًا واضحًا للأهداف التربوية التي تسعى المدرسة لتحقيقها مما يسهل على المعلمين توجيه الطلاب نحو تبني هذه القيم وممارستها في حياتهم اليومية.[8]

تلعب البرامج التربوية دورًا مكملًا للمناهج التعليمية، حيث تستهدف تعزيز القيم الأمنية من خلال مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تركز على ترسيخ الانضباط والمسؤولية والانتماء وهذه البرامج تتنوع

بين محاضرات توعوية، ورش عمل، حملات توعية، وأنشطة جماعية تهدف إلى بناء مهارات التواصل والتعاون بين الطلاب، وتعزيز روح الفريق والعمل الجماعي وتسهم هذه البرامج في تنمية الوعي الأمني من خلال تزويد النشء بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر الأمنية التي قد تواجه المجتمع، وطرق الوقاية منها، بالإضافة إلى تشجيعهم على تبني سلوكيات إيجابية تحميهم وتحمي مجتمعاتهم من الانحرافات أو المخاطر المختلفة ومع ذلك فإن مدى فاعلية المناهج والبرامج التربوية في ترسيخ هذه القيم يتوقف على عدة عوامل مهمة، ومن بين هذه العوامل جودة إعداد المناهج ومدى تحديثها لتتناسب مع متطلبات العصر الحديث وملاءمتها للواقع الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه الطلبة، فعندما تكون المناهج جامدة وغير متجددة فإنها قد تفقد قدرتها على جذب انتباه الطلبة أو التأثير في سلوكهم بشكل فعّال، و يعتمد النجاح على كفاءة المعلمين ومدى تدريبهم وتأهيلهم لتقديم هذه القيم بأساليب تربوية مبتكرة ومشوقة وتمكن الطلاب من فهم أهمية الانضباط والمسؤولية والانتماء، وربطها بحياتهم اليومية، وإضافة إلى ذلك فإن بيئة المدرسة نفسها تلعب دورًا بارزًا في تعزيز هذه القيم، حيث يجب أن تكون بيئة داعمة ومحفزة تعكس ما تُرسخه المناهج من قيم، عبر قوانين المدرسة، ونظامها التأديبي وأساليب التعامل بين الطلاب والمعلمين.[9]

يشكل التكامل بين المناهج والبرامج التربوية من جهة، والتنشئة الاجتماعية الأسرية والمجتمعية من جهة أخرى، عاملًا مؤثرًا في مدى ترسيخ هذه القيم فالمدرسة لا تعمل بمعزل عن الأسرة والمجتمع، وإذا كانت هناك تباينات أو ضعف في التنشئة الاجتماعية من جانب الأسرة أو البيئة المحيطة، فقد تتأثر جهود المدرسة في تعزيز ثقافة الأمن، ولذا فإن التعاون المستمر بين المدرسة والأسرة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأخرى، يخلق بيئة متكاملة تدعم النشء في تبني القيم الأمنية بشكل كامل ومستدام وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال أهمية التقييم والمتابعة المستمرة لمدى تأثير المناهج والبرامج التربوية على الطلبة، وذلك من خلال استخدام أدوات قياس وتقويم فعالة تتيح التعرف على مدى استيعاب الطلاب للقيم وتطبيقهم لها في سلوكهم، وإن التقييم المنتظم يُساعد في تعديل المناهج والبرامج بما يتناسب مع المتغيرات الحياتية والاجتماعية، ويعزز من تطوير استراتيجيات تعليمية تركز على تحقيق الأهداف الأمنية بشكل أكثر فعالية، وهذا يشمل استخدام أساليب تعليمية حديثة مثل التعلم التعاوني، والتعليم القائم على المشروعات، واستخدام التكنولوجيا التعليمية، التي تُحفز الطلاب على التفكير النقدي والوعي الذاتي. (10)

مما سبق يمكن القول إن المناهج والبرامج التربوية تمتلك القدرة على ترسيخ قيم الانضباط والمسؤولية والانتماء لدى النشء إذا ما صُممت ونفذت بشكل مدروس ومتقن، إلا أن فاعليتها الحقيقية تعتمد على مجموعة من العوامل التي تشمل جودة المحتوى، تأهيل المعلمين، بيئة المدرسة، التكامل مع التنشئة الأسرية، واستمرارية التقييم والتطوير، وعليه فإن الاستثمار في تطوير هذه المناهج والبرامج يُعد من

الأولويات التي تساهم بشكل مباشر في بناء ثقافة أمن مجتمعي راسخة، تحمي الأفراد والمجتمع من المخاطر، وتعزز من استقرار المجتمع ونموه المستدام.

ثالثاً– التحديات والمعوقات التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها في تعزيز الأمن المجتمعي في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة:

تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي تشمل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر سلبًا على قدرتها في أداء دورها الحيوي في تعزيز الأمن المجتمعي، خصوصًا في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر هذه التحديات تتنوع بين ما هو اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، وتقني، وهي تعكس التعقيد المتزايد للبيئات التي تعمل فيها هذه المؤسسات، مما يستدعي دراسة دقيقة لهذه العوائق لفهم تأثيرها على فاعلية التنشئة الأمنية وأول هذه التحديات يتمثل في التحولات الاجتماعية السريعة التي يشهدها المجتمع، والتي تؤدي إلى تغييرات في هيكل الأسرة ونمط العلاقات داخلها، فالأسر الحديثة غالبًا ما تواجه ضغوطًا اقتصادية كبيرة، ومما قد يؤدي إلى ضعف التواصل بين أفرادها وتراجع الرقابة الأسرية على الأبناء، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأسرة في نقل القيم الأمنية وتعزيز الانتماء والمسؤولية و أن ظاهرة التفكك الأسري والطلاق المتزايد تؤثر على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، ومما يخلق بيئة غير مستقرة يصعب فيها غرس قيم الانضباط والأمن، وهذا الواقع يجعل الأسرة، التي تعد حجر الزاوية في عملية التنشئة الاجتماعية، تواجه صعوبات جمة في أداء دورها التربوي، ومما ينعكس على ضعف قدرة الأفراد في المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن المجتمعي.[11]

وإضافة إلى ذلك تعاني المدارس من مشكلات تنظيمية وهيكلية تحد من فاعليتها في تعزيز ثقافة الأمن لدى النشء، فالمناهج التعليمية في بعض الأحيان تفتقر إلى المحتوى التربوي المتخصص الذي يركز على القيم الأمنية بشكل واضح ومتكامل، وكما أن أساليب التدريس قد تكون تقليدية وغير محفزة على التفكير النقدي أو تبني السلوكيات الإيجابية المرتبطة بالأمن و تؤثر الأزمات الإدارية وضعف التدريب المهني للمعلمين على قدرتهم في التعامل مع قضايا الأمن الاجتماعي، والتفاعل بشكل إيجابي مع التحديات التي يواجهها الطلاب داخل وخارج المدرسة إضافة إلى ذلك تعاني المدارس من ضغوط متزايدة نتيجة كثافة الطلاب وقلة الموارد مما يحد من فرص تقديم الدعم الفردي اللازم لترسيخ القيم الاجتماعية والأمنية، ويشكل ضعف التعاون بين المدرسة والأسرة حاجزًا إضافيًا أمام نجاح البرامج التربوية التي تهدف لتعزيز الأمن المجتمعي وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، فإنها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق رسالتها التربوية والأمنية بسبب انتشار المحتويات الإعلامية المتنوعة التي قد لا تكون كلها ذات أثر إيجابي فمع التطور التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت وسائل الإعلام عرضة لنقل رسائل متضاربة، بعضها يحمل مشاهد عنف أو خطابًا متطرفًا أو محتويات تروّج لقيم سلبية هذا

الواقع يضعف من قدرة الإعلام على أن يكون أداة فعالة في ترسيخ ثقافة الأمن المجتمعي، ويزيد من مخاطر الانعزال، التطرف، واللامبالاة بين الشباب، وكما أن غياب الرقابة الأخلاقية والمهنية في بعض وسائل الإعلام يفاقم من المشكلة، وحيث تسعى بعض القنوات والمواقع إلى جذب المتابعين من خلال إثارة المشاعر بدلاً من نشر القيم البناءة، ومما يشكل تحديًا أمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المحافظة على الرسائل التربوية والأمنية السليمة.

تؤثر التغيرات الثقافية التي ترافق العولمة والانفتاح على المجتمعات، والتي تتميز بانتشار قيم الاستهلاك والفردية، على وعي الأفراد وانتمائهم للمجتمع، ففي ظل هذه المتغيرات، قد يضعف شعور المسؤولية الجماعية، ويزداد الميل إلى التركيز على المصالح الشخصية، ومما يقلل من الالتزام بالقيم الأمنية والاجتماعية التي تحافظ على استقرار المجتمع هذا التحدي الثقافي يتطلب من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تطور من استراتيجياتها وأساليبها لتكون قادرة على مواجهة هذه النزعات، وإعادة ترسيخ القيم التي تدعم التماسك الاجتماعي وتعزز الأمن.[12]

ومن التحديات الأخرى التي تواجه هذه المؤسسات هو التباين الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع، حيث تختلف الفرص والبيئات التي ينشأ فيها الأفراد، مما يؤثر على إمكانية استفادتهم من برامج التنشئة الاجتماعية، فالأحياء الفقيرة أو المهمشة قد تعاني من ضعف الخدمات التعليمية والتربوية، ونقص في البرامج التوعوية التي تستهدف تعزيز الأمن، ومما يخلق فجوة في الوعي الأمني بين شرائح المجتمع المختلفة هذه الفجوة تعيق تحقيق الأمن المجتمعي الشامل، إذ إن أمن المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا بتكافل جهود جميع أفراده ومؤسساته، ما يستدعي ضرورة تبني سياسات شاملة تعالج هذه التفاوتات وتدعم مؤسسات التنشئة في جميع المناطق.

وأخيرًا يتجلى تحدٍ بارز في محدودية الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذه المؤسسات ومما يحد من قدرتها على تطوير برامج تربوية متميزة ومواكبة للتطورات الاجتماعية والثقافية فغياب التمويل الكافي ينعكس على جودة المناهج، تدريب المعلمين، توفير بيئات مدرسية ملائمة، بالإضافة إلى ضعف الحملات الإعلامية والتوعوية التي تستهدف الأمن المجتمعي ولذا فإن نقص الدعم الحكومي والمؤسساتي يشكل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من التنشئة الاجتماعية في هذا المجال.[13]

مما سبق تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ظل المتغيرات المعاصرة مجموعة معقدة من التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإعلامية التي تعيق فاعليتها في تعزيز الأمن المجتمعي، ويتطلب تجاوز هذه العقبات جهودًا متكاملة تشمل تطوير المناهج والبرامج التربوية تدريب الكوادر، تعزيز التعاون بين الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وتوفير الدعم المالي والمؤسسي اللازم، وإن التصدي لهذه التحديات من شأنه أن يعزز من قدرة هذه المؤسسات على أداء دورها الحيوي في بناء مجتمع آمن ومستقر، قادر على مواجهة المخاطر والتحديات التي تفرضها متغيرات العصر الحديث.

رابعاً– تعزيز التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة لتحقيق دور أكثر فاعلية في بناء ثقافة أمنية مجتمعية مستدامة:

تُعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، مثل الأسرة، المدرسة، ووسائل الإعلام الركائز الأساسية في تشكيل شخصية الأفراد وبناء القيم الاجتماعية التي تضمن استقرار وأمن المجتمع ومن أجل تحقيق دور فعال ومستدام في بناء ثقافة أمنية مجتمعية، يصبح تعزيز التكامل والتنسيق بين هذه المؤسسات أمرًا حيويًا وضروريًا، فغياب التنسيق يؤدي إلى جهود متفرقة ومشتتة تقلل من الفاعلية، بينما يحقق التعاون المتكامل نتائج إيجابية تعزز من القيم الأمنية والانتماء والمسؤولية لدى الأفراد.

ويبدأ تعزيز التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية بفهم واضح للأدوار المتكاملة التي تلعبها كل مؤسسة، فبينما تمثل الأسرة النواة الأساسية التي يبدأ فيها تكوين الشخصية وغرس القيم، تأتي المدرسة لتكمل هذه العملية من خلال توفير بيئة تعليمية منظمة تُعزز من هذه القيم وتنمي مهارات الانضباط والمسؤولية لدى النشء، وأما وسائل الإعلام فتعتبر أداة فعالة لنشر الوعي الأمني وتشكيل الرأي العام، فهي تصل إلى شرائح واسعة من المجتمع، بما فيها الشباب وتؤثر بشكل مباشر على سلوكياتهم وتوجهاتهم، ومن هنا تنبع أهمية التنسيق بين هذه المؤسسات لضمان انسجام الرسائل والقيم التي يتم نقلها، وتوحيد الجهود في سبيل بناء ثقافة أمنية متينة.

ويشمل تعزيز التكامل وضع استراتيجيات متكاملة للتنشئة الاجتماعية، ترتكز على تضافر الجهود بين الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، بحيث تكون هناك رؤية واضحة وأهداف مشتركة ترمي إلى ترسيخ قيم الأمن والاستقرار، وهذا يتطلب بناء قنوات اتصال فعالة بين هذه المؤسسات، وتطوير برامج مشتركة يمكن تنفيذها على المستويين المحلي والوطني، بحيث تشكل هذه البرامج جزءًا من السياسات التعليمية والثقافية العامة، وعلى سبيل المثال يمكن تنظيم ورش عمل تدريبية مشتركة بين المعلمين وأولياء الأمور لتعزيز الدور التربوي للأسرة ودعم الجهود التي تبذلها المدارس في مجال التربية الأمنية.[14]

وتعد برامج التوعية الإعلامية أيضًا من الركائز المهمة التي تعزز هذا التكامل، وحيث يمكن لوسائل الإعلام أن تنسق مع المدارس والهيئات التعليمية لنشر محتوى يركز على أهمية القيم الأمنية، ومع الحرص على أن يكون هذا المحتوى موجهًا بشكل يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة، ويجب أن ترتبط البرامج الإعلامية بحملات توعية متواصلة ومدروسة تهدف إلى تشجيع الحوار المجتمعي حول مفاهيم الأمن، والانتماء، والمسؤولية الاجتماعية و يلزم العمل على تطوير ضوابط مهنية وأخلاقية تحكم محتوى الإعلام بما يضمن عدم نشر رسائل متضاربة أو ترويج قيم سلبية، وذلك لتعزيز دور الإعلام كعنصر فاعل في التنشئة الأمنية.

و يلعب التدريب والتأهيل المشترك دورًا كبيرًا في تعزيز التكامل بين هذه المؤسسات فالمعلمون وأولياء الأمور والعاملون في وسائل الإعلام يحتاجون إلى برامج تدريبية توضح لهم أهمية التنشئة الأمنية وكيفية تقديمها بطريقة فعالة ومتناسقة، وهذا التدريب يجب أن يشمل فهم طبيعة المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يواجهها المجتمع، وكيف يمكن تصميم أساليب تربوية وإعلامية تواكب هذه المتغيرات، مع تعزيز دور كل مؤسسة في إطار الجهود الجماعية، ويعزز هذا النوع من التدريب من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ما يؤدي إلى رفع جودة التنشئة الأمنية لدى النشء.[15]

يقتضي تعزيز التكامل العمل على بناء آليات رقابة وتقييم مشتركة لقياس مدى فاعلية التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأهداف الأمنية المرجوة، فالتقييم الدوري والمستمر يتيح معرفة نقاط القوة والضعف في البرامج والمناهج التربوية وكذلك في البرامج الإعلامية، ومما يمكن من تعديلها وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع المتغيرات المستجدة، وهذا الأمر يعزز الشفافية والمساءلة، ويضمن استمرارية تحسين الأداء، بالإضافة إلى تحفيز جميع الأطراف المشاركة على الالتزام بالمسؤوليات الموكلة إليهم.

يلزم تكريس دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عملية التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وحيث يمكن لهذه الجهات أن تلعب دور الوسيط والداعم بين الأسرة، المدرسة، ووسائل الإعلام، ومن خلال تنظيم المبادرات المجتمعية التي تركز على تعزيز قيم الأمن والاستقرار، وهذا النوع من المشاركة المجتمعية يوسع قاعدة الدعم للتنشئة الأمنية ويخلق شبكة أمان اجتماعي تشارك في تنمية القيم الإيجابية، إضافة إلى تحفيز التعاون بين مختلف القطاعات الاجتماعية لتحقيق الهدف المشترك وإن تعزيز التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتطلب أيضًا استثمارًا حكوميًا فعالًا في سياسات وبرامج تربوية وإعلامية متكاملة تركز على بناء ثقافة أمنية مجتمعية، ويجب أن تشمل هذه السياسات تخصيص الموارد المالية اللازمة، دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتنشئة الأمنية، وتوفير البنية التحتية الملائمة التي تساعد على تنفيذ البرامج المشتركة، و أن وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يشجع على التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات ذات العلاقة يسهل من تحقيق الأهداف المرجوة.[16]

يمكن القول إن تحقيق دور أكثر فاعلية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء ثقافة أمنية مجتمعية مستدامة يتطلب تفعيل التكامل والتنسيق بينها بشكل منهجي ومخطط يتيح هذا التكامل مزيدًا من التناسق في الرسائل والقيم المقدمة، ويعزز من تأثيرها على النشء، ومما يرسخ لديهم مفاهيم الانضباط، المسؤولية، والانتماء، ومن خلال تبني استراتيجيات متكاملة تشمل التخطيط المشترك، التدريب، التوعية، التقييم، والمشاركة المجتمعية، ويمكن بناء منظومة تربوية وإعلامية متماسكة تدعم الأمن المجتمعي على المدى البعيد، وتواجه بفعالية التحديات التي تفرضها المتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تُعدّ فاعلاً أساسياً في بناء الوعي الأمني لدى الأفراد منذ الطفولة فقد تبين أن الأسرة تُسهم في غرس قيم الطاعة واحترام القوانين عبر التوجيه اليومي كما تلعب المدرسة دوراً مهماً في توفير بيئة تعليمية تُعزز السلوكيات الإيجابية والمسؤولية وبرزت وسائل الإعلام كعنصر مكمل يساهم في نشر الوعي بالقضايا الأمنية وتثقيف المواطنين.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن المناهج التعليمية الحالية تتضمن جوانب مهمة تدعم القيم الأمنية، لكنها تحتاج إلى تطوير في أساليب التنفيذ حيث أن البرامج التربوية الموجهة تسهم في تعزيز الانضباط وتنمية الشعور بالمسؤولية الفردية كما أن هناك تأثير إيجابي للأنشطة المدرسية على تعزيز روح الانتماء الوطني لدى الطلبة ومع ذلك فإن درجة الفاعلية تختلف باختلاف المدارس ومستوى التزامها بتنفيذ هذه البرامج.

3-أوضحت نتائج الدراسة أن ضعف التنسيق بين مؤسسات التنشئة يمثل أحد أبرز التحديات التي تقلل من فاعليتها الأمنية وبينت أن التأثير المتزايد للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي يخلق فجوة بين القيم الأسرية التقليدية وسلوكيات الجيل الجديد وبرزت محدودية البرامج التوعوية وضعف تدريب الكوادر التربوية كعامل معيق لدور المؤسسات التعليمية وتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إضعاف قدرة الأسرة على القيام بوظيفتها التربوية.

4-بينت نتائج الدراسة أن تعزيز التكامل بين الأسرة والمدرسة والإعلام يتطلب رؤية استراتيجية موحدة للثقافة الأمنية و أن وضع برامج مشتركة بين المؤسسات يساهم في تنمية الوعي الأمني بشكل أكثر شمولاً وفاعلية مع ضرورة توفير تدريب متخصص للعاملين في هذه المؤسسات لرفع كفاءتهم في التعامل مع القضايا الأمنية وأن التحديث المستمر للمناهج الإعلامية والتعليمية يسهم في بناء ثقافة أمنية مستدامة داخل المجتمع.

التوصيات:

1- تطوير برامج تربوية متكاملة داخل المناهج التعليمية تركز على ترسيخ قيم الانضباط والمسؤولية والانتماء لتعزيز ثقافة الأمن المجتمعي.

2- تعزيز دور الأسرة من خلال توفير ورش عمل وبرامج توعوية للأهل بهدف رفع الوعي التربوي وتنمية مهارات التواصل الفعّال داخل الأسرة.

3- تنظيم حملات إعلامية مستمرة تستهدف نشر الوعي بقضايا الأمن المجتمعي، مع مراعاة استخدام محتوى إعلامي إيجابي ومتوازن يتناسب مع مختلف الفئات العمرية.

4- إنشاء منصات تواصل وتنسيق بين الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام لتبادل الخبرات ومتابعة تنفيذ البرامج التربوية والأمنية بشكل متكامل.

5- تدريب وتأهيل المعلمين والإعلاميين على أحدث الأساليب التربوية والإعلامية التي تدعم بناء ثقافة الأمن وتعزز القيم الاجتماعية الإيجابية.

6- وضع آليات تقييم دورية ومستمرة لقياس فاعلية برامج التنشئة الاجتماعية وتحديد نقاط القوة والضعف لتطويرها بشكل مستمر.

7- دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والأمن المجتمعي لتوفير بيانات ومعلومات دقيقة تساعد في صياغة سياسات فعالة.

8- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق تكامل أوسع في جهود التنشئة الاجتماعية.

9- تخصيص موارد مالية كافية لدعم البرامج التربوية والتوعوية التي تهدف إلى تعزيز ثقافة الأمن في المجتمع.

10- تحديث المناهج التعليمية لتواكب المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مع التركيز على بناء الشخصية وتعزيز الانتماء الوطني.

11- تطوير برامج إعلامية تنموية توعوية بديلة للمحتويات السلبية التي قد تروج للعنف أو التطرف، مع مراقبة جودة المحتوى الإعلامي.

12-تبني سياسات دعم نفسي واجتماعي للأسر والأفراد في مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على فاعلية التنشئة.

13- تعزيز دور الشباب في المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى بناء ثقافة الأمن، من خلال إشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الصلة.

الهوامش:

1-محمد عبد الكريم أحمد، التنشـــئة الاجتماعية وأثرها في بناء الشـــخصـــية، القاهرة ، ط3، دار الفكر العربي، 2018م ، ص 45.

2-سمير عبد الله علي، الثقافة الأمنية وأثرها في المجتمع، عمان، ط2، دار الفكر الحديث 2020م ، ص 102.

3-أحمد يوسف خالد، الإعلام وأثره في تشكيل القيم المجتمعية، بيروت، ط1، المركز العربي للدراسات الإعلامية، 2017م ، ص 60.

4-منى عبد الرحمن صالح ، دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية، دمشق،ط2، دار الكلمة، 2019، ص 23.

5-نادية حسن يوسف، التنشئة الاجتماعية بين الأسرة والمجتمع، القاهرة، ط1، دار النهضة العربية، 2016م ، ص 120.

6-محمود علي إبراهيم، التربية الأمنية وأثرها في تنمية القيم الوطنية، الرياض،ط2، مكتبة العبيكان، 2018م ، ص 70.

7-سعاد عبد العزيز محمد ،التنشئة الاجتماعية ودورها في مواجهة التطرف، بيروت، ط1،دار النهار، 2021م ، ص 50.

8-حسن توفيق سامي، الأسرة ودورها في تعزيز السلوكيات الإيجابية، القاهرة،ط3، دار المعارف، 2017م ، ص 34.

9-نجلاء محمد عبد القادر، التنشئة الإعلامية وتأثيرها في الأمن المجتمعي، عمان، ط1، دار اليازوري العلمية، 2020م ، ص 88.

10-أحمد علي جابر، التنشئة الاجتماعية وأبعادها في المجتمع العربي، بيروت، ط2، دار العلم للملايين، 2015م ، ص 75.

11-هالة عبد المجيد حسن، المدرسة وتطوير البرامج التربوية لتعزيز القيم الأمنية، القاهرة، ط[1]، دار الشروق، 2019م ، ص 99.

12-خالد عبد الرحمن محمد، الإعلام وتأثيره في السلوك الشبابي، عمان، ط1، دار أروقة، 2018م ، ص 85.

13-جميلة عبد الله سامي، دور التنشئة الاجتماعية في بناء الشخصية المسؤولة، بغداد، ط1، دار المدى، 2016م ، ص 108.

14-حسني عبد السلام محمد، المناهج التعليمية وتنمية القيم الاجتماعية، القاهرة، ط2، دار القلم العربي، 2017م ، ص 45.

15-عبد الحليم سعيد ناصر، الثقافة المجتمعية وأمن الوطن، الرياض، ط1، دار التوحيد، 2021م ، ص 63.

16-مريم عبد الله أحمد، الأسرة والمجتمع في مواجهة التحديات الأمنية، دمشق، ط2، دار الفكر، 2019م ، ص50.